Distribution: Restricted | EB 2002/75/R.9 | 22 April 2002
Original: English | البند 3(ز) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والسبعون

روما، 22-23 أبريل/نيسان 2002

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

1 - عقدت لجنة مراجعة الحسابات دورتها السادسة والسبعين في 15 مارس/آذار 2002، ودورتها السابعة والسبعين في 17 أبريل/نيسان 2002، وتود أن تخطر المجلس التنفيذي بالمسائل التالية.

استعراض القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2001

2 - استعرضت اللجنة القوائم المالية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2001، ولاحظت بارتياح رأي المراجع الخارجي، برايس واترهاوس كوبرز، بأن القوائم تعطي صورة صادقة ومنصفة للوضع المالي للصندوق، ولنتائج عملياته وتدفقاته النقدية، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

3 - ولاحظت الأمانة النقاط البارزة التالية للقوائم المالية:

الاستثمارات

بلغ صافي خسارة الاستثمارات 43.0 مليون دولار أمريكي عام 2001 بالمقارنة مع خسارة صافية قدرها 47.0 مليون دولار أمريكي عام 2000. وقد طرأ تحسن على وضع الخسارة، ويجري تطبيق سياسة الاستثمار الجديدة القاضية بالتقليل من حيازة الأسهم.

العائد من القروض

بلغت قيمة العائد من القروض 42.3 مليون دولار أمريكي عام 2001 بالمقارنة مع ما مجموعه 44.3 مليون دولار أمريكي عام 2000.

النفقات التشغيلية والإدارية

بلغت قيمة النفقات الفعلية 000 240 49 دولار أمريكي بالمقارنة مع أرقام الميزانية المعتمدة البالغة 000 331 52 دولار أمريكي.

Document # 251600
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

النقدية في المصارف

وصلت قيمة الأرصدة النقدية بالعملات القابلة للتحويل في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2001 إلى 71.7 مليون دولار أمريكي، وهو ما يشمل الأموال المحتفظ بها بانتظار استثمارها من جانب مدراء الأموال الخارجيين.

الأصول

انخفضت قيمة الأصول الإجمالية من 458 5 مليون دولار أمريكي عام 2000 إلى 206 5 ملايين دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2001.

الاحصاءات التشغيلية

زادت قيمة صرف القروض من 285.0 مليون دولار أمريكي عام 2000 إلى 299.6 مليون دولار أمريكي عام 2001. وانخفضت مدفوعات أصول القروض من 132.9 مليون دولار أمريكي إلى 128.04 مليون دولار أمريكي. وظلت مقادير صرف المنح ثابتة عند 27.0 مليون دولار أمريكي. وخلال عام 2001 كان هناك تدفق خارج لصافي الموارد قدره 158.0 مليون دولار أمريكي.

4 - ولدى مناقشة القوائم المالية لاحظت اللجنة النقاط التالية:

(أ) إن الأسباب الرئيسية لانخفاض صافي أصول الصندوق هي أولاً، إنشاء مخصصات لخسائر اهتلاك القروض بقيمة 72 مليون دولار أمريكي وفقاً للقاعدة المحاسبية الدولية 39؛ وثانياً، الاعتماد المتراكم لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وقدره 189 مليون دولار أمريكي؛ وثالثاً، تقلبات أسعار الصرف.

(ب) لوحظ أن صافي الخسارة من الاستثمارات يتضمن صافي خسارة رأسمالية محققة من الأسهم قدره 87 مليون دولار أمريكي. وأوضحت الأمانة أن المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة من الاستثمارات تعكس تحركات القيمة السوقية. ويتولى مدراء الاستثمارات بنشاط إدارة حوافظ الصندوق وهم يأخذون في اعتبارهم الوضع الإجمالي لكل حافظة في الأسواق. ولهذا السبب فإنهم قد يبيعون الأسهم لكسب وضع أفضل مثلاً إذا ما رأوا أن قيمة الحيازة السهمية الراهنة ستنخفض. وما تزال سوق الأسهم الحالية تتسم بالتقلب، وقد يتحمل مدراء الاستثمارات خسارة لتحويل مخصصات قطاع ما إلى قطاعات أكثر استقرارا. وقد عُرضت على اللجنة في دورتها في أبريل/نيسان وثيقة تُجمل تفاصيل أخرى عن الأرباح والخسائر الرأسمالية. وأوضحت الأمانة أن التحليل يبين أن هناك ترابطاً وثيقاً بين العائد المتجمع لحافظة أسهم الصندوق والمعيار المعتمد وأن بالمستطاع البرهنة على أن مدراء الأسهم الخارجيين لن يحققوا أداء أفضل لو أنهم تمسكوا بما كان لديهم من أوراق مالية في مطلع العام. وما كانت لتحدث خسائر رأسمالية محققة، ولكن كانت ستُسجل زيادة مكافئة في الخسائر غير المحققة.

(جـ) تساءلت اللجنة عن السبب وراء هذا العدد الضخم من خيارات "الشراء" المفتوحة على نحو ما يتبين من المذكرة 3 من القوائم المالية. وأوضحت الأمانة أن شراء الخيارات هو طريقة لوقاية وحماية الحافظة باستخدام إنفاق نقدي ضئيل للغاية.

(د) ولوحظ أنه في الجدول 3 " الميزانية المعتمدة لعام 2001 مقابل النفقات الفعلية" فإن قيمة ميزانية عام 2001 تزيد عن النفقات الفعلية لعام 2000 رغم أن الميزانية قد أعدت على أساس نمو صفري. وأوضحت الأمانة أنه على الرغم من أن هناك نمواً صفرياً في عدد الوظائف، فقد زادت الميزانية بسبب تقلبات أسعار الصرف في مرتبات فئة الخدمة العامة التي تُسدد بالليرة الإيطالية/اليورو. كما أن الميزانية اشتملت على زيادات في المرتبات يفرضها جدول مرتبات الأمم المتحدة. ولاحظت اللجنة كذلك أنه في بعض الحالات فإن الإنفاق الفعلي يكافئ تماماً المقدار المعتمد في الميزانية وأن من غير العادي بلوغ مثل هذا المستوى من الدقة. وأوضحت الأمانة أن ذلك يتعلق بحالات تم فيها استخدام الميزانية استخداماً كاملا. وعُزيت الفوارق الأخرى بين الميزانية والنفقات الفعلية إلى إعادة تصنيف الموظفين من فئة الوظائف المؤقتة قصيرة الأجل إلى فئة الوظائف محددة المدة.

5 - وتوصي اللجنة بأن يقر المجلس التنفيذي القوائم المالية للصندوق لعام 2001 ويحيلها إلى الدورة المقبلة لمجلس المحافظين.

هيكل لجنة مراجعة الحسابات، ومهمتها، واختصاصاتها

6 - على نحو ما أشار تقرير اللجنة إلى دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول فإن لجنة مراجعة الحسابات تقوم باستعراض وظيفتها، وتبحث هيكلها، ومهمتها، واختصاصاتها بغية توفير المشورة إلى المجلس بشأن طائفة أوسع من القضايا المالية. وأكدت اللجنة أن الهدف من وراء توسيع اختصاصاتها هو النهوض بالتسيير عبر إضافة قيمة إلى مداولات المجلس بشأن القضايا المالية. وقد أعدت اللجنة اقتراحا لمناقشته مع إدارة الصندوق، كما طلبت أيضا من الأمانة توفير معلومات عن تكاليف وأشكال اقتراحها. وستقوم اللجنة بالتقدم باقتراح رسمي للصندوق في سبتمبر/أيلول.

استعراض وظيفة المراجعة الداخلية

7 - استذكر رئيس اللجنة أن مسؤولية لجنة مراجعة الحسابات هي "أن تتأكد من أن للصندوق نظام فعال وكفوء للمراجعة الداخلية".

8 - وقد طرحت الأمانة وثيقة عن أنشطة المراجعة الداخلية والخطط تتضمن تفاصيل الأنشطة عام 2001، وبرنامج العمل، وتُجمل المداولات بشأن تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية.

9 - وتمت الموافقة على ست عمليات مراجعة مبرمجة لعام 2001، منها أربع عمليات قيد التنفيذ، بينما تأجلت عمليتان أخريان إلى عام 2002 بسبب قلة عدد الموظفين، غير أن من المنتظر أن يتم إشغال وظيفة موظف مراجعة خلال النصف الثاني من عام 2002.

10 - وأعربت اللجنة عن قلقها من انخفاض مستوى تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية. وأوضحت الأمانة أن الخطوات قد اتُخذت لضمان النهوض بمتابعة التوصيات، وأن كل قضية رئيسية من قضايا المراجعة تُعرض الآن وتُقر من جانب الإدارة العليا من حيث المحتوى والإطار الزمني.

11 - وأكدت الأمانة للجنة أن استعراض وظيفة المراجعة الداخلية سيحظى بأولوية متقدمة وأنه سيتم رفع تقرير مرحلي إلى اللجنة في دورتها في سبتمبر/أيلول.

تعيين المراجع الخارجي

12 - قررت لجنة المراجعة في دورتها الخامسة و السبعين في 3 ديسمبر/كانون الأول عام 2001 أن من الواجب استجلاب عروض بشأن المراجعة السنوية للصندوق والصناديق المتخصصة الخاضعة لإدارته. وقد أُنجزت الآن عملية استجلاب العروض هذه وترد تفاصيلها في الملحق. وتوصي اللجنة بإعادة تعيين شركة برايس واتر هاوس كوبرز كمراجعين خارجيين. وينبغي أن تكون عملية إعادة التعيين هذه على أساس عقد يُرتَّب ويُبرم في سبتمبر/أيلول عام 2002 في أعقاب استعراض تجريه لجنة المراجعة لمذكرة المراجع الخارجي عن التخطيط الاستراتيجي لمراجعة عام 2002. وفي ظل 'قاعدة السنوات الخمس' المعتمدة عام 1998، والتي تتطلب إجراء استعراض منذ البداية لمبادئ تعيين المراجع الخارجي، فإن عقد شركة برايس واتر هاوس كوبرز سيمتد، على حسب ما هو مفترض، إلى خمس سنوات رهناً بالأداء المرضي. وتتيح عملية إعادة التعيين السنوية للمجلس التنفيذي، كما هو الحال الآن، للمجلس أن يلتمس خدمات المراجعة الخارجية لدى جهات أخرى، إذا ما قرر ذلك قبل انقضاء تلك المدة. ومن الناحية العملية فإن هناك تكاليف ومخاطر كبيرة مرتبطة باستبدال المراجعين الخارجيين، ومن ثم فإن من الواجب أن تخضع مسألة القيام بتغيير إلى دراسة متأنية للغاية.

المراجع الخارجي: المسؤولية المحدودة

13 - ناقشت اللجنة خلال دورتها الخامسة والسبعين مسألة المسؤولية المحدودة للمراجعين الخارجيين. وعرض المستشار العام على الدورة السبل التي سيلجأ إليها الصندوق في حال عدم قيام المراجع الخارجي بواجباته. ويخضع عقد الصندوق الحالي مع المراجع الخارجي إلى القوانين الإيطالية، وهكذا فإن أي تدبير ينبغي أن يُتَّخذ بمقتضاها. ويتمتع الصندوق بالحصانة، وفي حال إقامة دعوى فإن مسألة هذه الحصانة لا بد من أن تُثار. ورأى المستشار العام أن على الصندوق عند إعداد العقد الجديد مع المراجع الخارجي أن يسعى إلى حذف بند المسؤولية المحدودة و أن يُدرج بند للتحكيم. وأشارت اللجنة إلى أنه ينبغي الحصول على معلومات عن موارد المراجع الخارجي المالية وتغطيته التأمينية قبل إبرام العقد الجديد.

رسوم الحفظ واقتراح بشأن خدمات الإيداع الشاملة والخدمات المساعدة

14 - قررت اللجنة في دورتها الثالثة والسبعين المنعقدة في أبريل/نيسان عام 2001 استجلاب عروض لخدمات الحفظ. ووفقاً لذلك فقد تم طرح مناقصة لخدمات الحفظ والخدمات المساعدة على ثماني شركات في سبتمبر/أيلول عام 2001، ووردت نتيجة لذلك سبعة عروض بحلول 30 أكتوبر/تشرين الأول عام 2001. وفي 28 مارس/آذار عام 2002 اقترح فريق تقييم تقني مؤلف من ستة أعضاء وبالإجماع قائمة مختصرة بأسماء ثلاثة مرشحين لإخضاعها لتقييم نهائي.

15 - ومن المفترض أن تُنجز الزيارات الموقعية المزمعة بحلول منتصف مايو/أيار عام 2002، وستتم عملية الاختيار النهائي بحلول نهاية الشهر المذكور.

16 - ولاحظت اللجنة أن توفير شركة 'ستيت ستريت' للتفاصيل المتصلة برسوم حفظها استغرق منها وقتاً طويلاً غير مقبول. وبالإضافة إلى ذلك فإنه سيُطلب إلى كل المرشحين في القائمة المختصرة توفير تفاصيل مماثلة عن الرسوم المقترحة.

17 - وعرضت الأمانة وشرحت توزيع الرسوم المسددة إلى شركة 'ستيت ستريت' في عام 2001 والبالغة 2.4 مليون دولار أمريكي. وتألفت تكاليف الخدمات الرئيسية وقدرها 2.1 مليون دولار أمريكي من رسوم المحاسبة والإدارة (10%)، ورسوم الحفظ (37%) ورسوم المعاملات (53%).

تقارير مراجعة المشروعات

18 - طرحت الأمانة وثيقة عن تقارير مراجعة المشروعات تحلل معدل الامتثال الحالي لتقارير المراجعة، وتعرض توصيات للنهوض بالإجراءات المحيطة بتلقيها واستعراضها. وأشارت الأمانة إلى أنها ملتزمة بتحسين الإجراءات وأنه يجري الآن استكمال الوثيقتين التاليتين:

- خطوط توجيهية بشأن مراجعة المشروعات المتصلة بقروض الصندوق
- الإجراءات التشغيلية لمراجعة المشروعات

19 - وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير وطلبت إعداد تقرير سنوي عن سير العمل يستند إلى أرقام الأداء المستهدفة. كما لاحظت اللجنة أن العلاقة بين الصندوق والمؤسسات المتعاونة هي علاقة تجارية. ومن ثم، فإن من الواجب التعبير عن هذه العلاقة في صيغة عقد واضح يحدد الخدمات التي ستقدمها تلك المؤسسات وينص على عقوبات إزاء رداءة الأداء.

الملحق

تعيين المراجع الخارجي للصندوق
تقرير عن التقييم

الخلفية

1 - ناقشت لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها الخامس والسبعين في 3 ديسمبر/كانون الأول 2001، موضوع تناوب المراجع الخارجي، على أساس ورقة أعدتها الأمانة. وقررت اللجنة دعوة شركات مراجعة مستقلة ذات مستوى دولي لتتقدم بعطاءاتها للمراجعة السنوية لأعمال الصندوق والصناديق المتخصصة التي تخضع لإدارة الصندوق. كما قررت اللجنة أن من حق المراجع الخارجي الحالي، وهو مكتب PricewaterhouseCoopers، أن يتقدم بعطاء.

2 - وترفع هذه المذكرة تقريرا بعملية التقييم، بالإضافة إلى توصية مقدمة إلى المجلس التنفيذي.

عملية تقديم العطاءات

3 - كانت المعايير الأساسية لدعوة الشركات إلى التقدم بعطاءاتها، هي أن تكون ذات مستوى دولي ولها وجود في روما. وقد نشر استعراض استدراج العطاءات في 21 فبراير/شباط 2002، وكان آخر موعد للرد هو 28 مارس/آذار 2002 الساعة 16:30 بتوقيت مدينة روما.

4 - واستعرضت لجنة المراجعة مدى التقدم في عملية العطاءات في اجتماعها السادس والسبعين يوم 15 مارس/آذار 2002. ووزع على أعضاء اللجنة في الاجتماع نسخ من الطلبات المقترحة لتقديم خدمات المراجعة.

5 - وطبقا لما هو متبع في عملية العطاءات، شكلت الأمانة مجموعة تقييم للقيام بتقدير الاقتراحات المكتوبة.

خطة التقدير

6 - قامت خطة التقدير على أساس الخبرة بأعمال وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وعلى الأخص تلك الموجودة في روما، والتي قامت أخيرا بعملية مماثلة، وكذلك الخبرة بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

تقييم المقترحات الفنية

7 - فتحت مظاريف العطاءات التي تحتوي على المقترحات الفنية والتي وصلت قبل الموعد النهائي وتم اعتمادها في 28 مارس/آذار 2002، وذلك تحت إشراف مكتب المراجع الداخلي وبما يتفق مع إجراءات التوريد الداخلية في الصندوق.

الملحق

8 - وقد استجابت ثلاث شركات للدعوة إلى التقدم بعطاءات هي: Deloitte & Touche S.P.A., و PricewaterhouseCoopers S.P.A. و Reconta Ernst & Young S.P.A. . بينما أشارت شركة KPMG إلى أنها مهتمة بالتقدم بعطاء في المستقبل، ولكنها لم تستطع أن تتقدم باقتراح فني في هذا الوقت.

9 - وزعت المقترحات الفنية على أعضاء مجموعة التقييم، الذين أعطوا درجات لكل اقتراح، ثم اجتمعوا يوم 3 أبريل/نيسان لمناقشة كل اقتراح على حدة وتأكيد الدرجات التي منحوها لكل اقتراح.

العرض الشفهي

10 - دعيت الشركات الثلاث إلى تقديم عرض شفهي يوم 10 أبريل/نيسان. وترأس رئيس لجنة المراجعة هذه الاجتماعات، التي اشتملت أيضا على استعراض التكاليف المقترحة ومناقشة الاستنتاجات والتوصيات. وأثناء استعدادها للعرض الشفهي، قامت مجموعة التقييم باستعراض القضايا والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح والمعلومات من الشركات المرشحة. وأعطيت ساعتان لكل شركة، منها 45 دقيقة إلى ساعة للعرض، ثم ساعة أخرى للأسئلة والإجابات. وتحقيقا للاتساق مع الطلبات المقترحة، نظمت الأسئلة تحت أربعة عناوين رئيسية كما يلي: (أ) الشركة؛ (ب) فريق المراجعة؛ (جـ) نهج المراجعة؛ (د) الاتصالات مع الصندوق.

11 - وتقدمت كل شركة من الشركات الثلاث المرشحة بعرض شفهي منفصل. وطرح فريق التقييم أسئلته التي رآها ضرورية لاستيضاح العرض وحصل على ردود عليها. وفي أعقاب كل عرض، كان فريق التقييم يقوم من فوره بإعطاء درجات ومناقشة العرض الذي استمع إليه.

تقييم التكاليف المقترحة

12 - فتحت مظاريف التكاليف المقترحة واعتمدت يوم 11 أبريل/نيسان 2002، وذلك تحت إشراف مكتب المراجع الداخلي وبما يتفق مع إجراءات التوريد الداخلية في الصندوق. وفي نفس اليوم، تم توزيع التكاليف المقترحة على أعضاء مجموعة التقييم لإعطاء درجات لكل اقتراح. وقد نظرت مجموعة التقييم في التكاليف الكلية، وتكاليف ساعة العمل، وتكاليف الخبرات التي تقدمت بها كل شركة مرشحة، وأعطيت درجات بحسب نظام الدرجات المتفق عليه.

الترتيب العام

13 - بعد مناقشة التكاليف المقترحة في 11 أبريل/نيسان، وافقت مجموعة التقييم على الترتيب العام. فمن بين 780 درجة، حصلت شركة PricewaterhouseCoopers، على أعلى درجة، وهي 655.5 درجة. وجاءت شركة Deloitte & Touche في الترتيب الثاني بحصولها على 598.5 درجة. وجاءت شركة Reconta Ernst & Young في المرتبة الثالثة حيث حصلت على 369.5 درجة.

الملحق

الاستنتاج والتوصيات

14 - بناء على استعراض المقترحات الفنية، والعروض الشفهية، والتكاليف المقترحة، وتوصية مجموعة التقييم، توصي لجنة المراجعة بإعادة تعيين شركة PricewaterhouseCoopers كمراجع خارجي للصندوق. على أن يكون التعيين طبقا لعقد يتفق عليه وتعتمده لجنة المراجعة في شهر سبتمبر/أيلول 2002، على أساس مذكرة التخطيط الاستراتيجي لشركة PricewaterhouseCoopers للمراجعة في عام 2002.

15 - وأوصت لجنة المراجعة أيضا بأنه إذا كان أداء شركة PricewaterhouseCoopers مرضيا، فالمفترض أن يستمر عملها كمراجع خارجي لمدة خمس سنوات، أي إلى أن يحين موعد استعراض اللجنة لمسألة التناوب طبقا "لقاعدة السنوات الخمس" التي أرسيت في عام 1998. أما على أرض الواقع، فإن ذلك لا يتعدى كونه تفاهما ليس له صفة رسمية، إذ أنه من الناحية الرسمية، يعين المراجع الخارجي في كل سنة بقرار من المجلس التنفيذي. (رأى أحد أعضاء اللجنة أن يستمر التعيين لأربع سنوات عوضا عن خمس سنوات).

16 - قد يكون هنالك ميزة لتقريب إعادة تعيين المراجع الخارجي سنويا من سبتمبر/أيلول إلى أبريل/نيسان. وأول موعد عملي لإحداث مثل هذا التغيير ربما كان أبريل/نيسان 2003. وسوف تناقش اللجنة هذا الموضوع في اجتماعها في سبتمبر/أيلول.